

تأفل اللغات..

بقلم الأستاذ: عز الدين ميهوبي
رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

لا يمكن القفز على حقيقة ثابتة، ألا وهي إفرازات الحرب الباردة على صعيد التنافس المحموم على من يحكم العالم وينشر قيمه بعيدا عن الحروب التقليدية، ولهذا فليس غريبا أن يتحدث كُتابٌ ومثقفون عن وجود «حرب ثقافية باردة»، لكن الذي ظهر في خضم التسارع الذي يشهده العالم بفعل العولمة وسقوط الحدود هو الحروب الافتراضية التي أسهمت فيها الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) بكل تفاعلاتها بصورة بارزة، ولم تسلم اللغة من هذا التجاذب، لأن التنافس الآن يظهر من خلال السعي لاحتلال المواقع الأولى في الانتشار والقراءة، وهي ليست أكثر من الجانب الخفي لجبل الجليد. ومهما تعددت القراءات فإن حروب اللغات التي لم تتوقف يوما، تعرف صراعا محموما في مطلع الألفية الثالثة.

«لئن كان للغة من تاريخ، فإنه ينبغي لهذا التاريخ أن يكون فصلا من فصول تاريخ المجتمعات، أو أن يكون بصورة أدق، الوجه اللساني من تاريخ المجتمعات. وإن اعتبرنا أن العنف أكبر مولّد للتاريخ - وهذه فكرة ليست بالجديدة المبتكرة - فإن العنف يطال تاريخ اللغات.»¹

وإذا كان العنف مظهرا ثابتا في المجتمعات، له أسبابه ودوافعه، فإن وجوده في اللغة أملت حالة التعدد التي اتسمت بها اللغة منذ بدء البشرية «وسواء أتعلق الأمر باحتقار إيديولوجي للغة الآخر أم بالرغبة في ابتلاعها، فإن حرب اللغات تبدو محفورة في تاريخ البشرية، منذ أن حوّلت البشرية أصواتها الأولى وإشاراتها الأولى إلى علامات لغوية»². ومن هنا فلا غرابة أن يكون هذا الصراع حتميا «فلا

يوجد بلد متوحد اللغة. ومصير الإنسان أن يكون في مواجهة اللغات المتعددة، لا أن يكون في مواجهة اللغة الواحدة.³

ولما كان هذا هو مصير الإنسان والأمة تجاه اللغة، بإجماع أغلب الباحثين في تاريخ اللغات، فإن التعددية هي جوهر الصراع. وإذا «كان ثمة حرب بين اللغات فلأن العالم متعدد، ولأن التعدد اللغوي هو الأصل. ولو كان يمكن للعالم أن يكون أحادي اللغة لما حدث فيه صراع، ومن هنا يأتي وهْمُ الحلّ المسلم في ابتداء لغة اصطناعية عالمية كلغة الاسبرنتو، أو كاللغات المصطنعة الأخرى. إنه وهْمُ كونه يخالف حقيقة جوهرية في اللغة: حقيقة التعدد..⁴

وبالتالي فإن ما يفرضه منطق التعددية من تناقض في المصالح وصراع من أجل المنافع المادية والمعرفية يجعل من اللغة «ساحة من ساحات الحرب، وأداة من أدواتها. إنها حرب بالمعنى المجازي حيناً، وبالمعنى الحقيقي في أغلب الأحيان.. ولا بدّ من أن تتغير اللغة في هذه الحرب، فتغيرها حتمي كتغير العالم. إن سلّمنا بهذا، فينبغي التسليم بأن السياسة اللغوية هي مظهر من مظاهر هذه الحرب، وبأنّ كلّ سياسة لغوية هي لمصلحة السلطة لتعزيز مركزها، وبأنّ كلّ تخطيط لغوي يفترض وجود سياسة لغوية، أي سياسة سلطة..⁵

لا ينكر الدارسون وجود ما يطلق عليه الهجوم اللغوي الذي تمارسه بعض الدول من خلال الوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتاحة، وكذا بواسطة الاستخدام المفرط للغتها، في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاتصال والديبلوماسية، بما يُحدث حالة طوارئ في عديد البلدان التي تبدي كثيراً من التحفظ تجاه نزعة «الإكراه» و«الهيمنة» الممارسة من هذه الدول المعززة بما تمتلكه من أدوات الضغط والتأثير مثل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حاضنة اللغة الانجليزية. ف«الهجوم اللغوي قد لا يختلف في نتائجه الثقافية عن هجوم نووي، لأنه سيبيد آلاف اللغات المحلية التي ازدهرت ونمت عبر التاريخ لتخلق حديقة عالمية متنوعة

وغنية بالثقافات واللغات المتعددة، ويحول العالم المتزايد حجما واتساعا إلى صحراء ثقافية قاحلة وطابور واحد».⁶

ويذهب الباحث أيمن مصطفى حجازي إلى أنه «أمام هذا الهجوم اللغوي الإنجليزي وما يتبعه من عناصر ثقافية وفكرية، فإن دولا عملاقة كاليابان والصين وفرنسا تتوقف عن استخدام لغاتها في صناعة البرمجيات، لأنها لا تستطيع المنافسة وتحولت إلى الإنجليزية».⁷

ويرى الباحث جاك هالبرون Jacques Halbronn في دراسة قيمة تداولتها كثير من الدوريات والمواقع الالكترونية «أنه على عكس بعض الأفكار الشائعة، هناك حرب لغات دائرة، مثلما هناك حرب اقتصادية، وحرب ثقافية، وبطبيعة الحال هناك الحروب التقليدية، من أجل الغزو، أو الاستقلال أو الحروب الأهلية».⁸

ويصل في تحليله إلى أن هذه الحرب لا تقتصر «بأي حال من الأحوال على الاحصائيات المتعلقة بعدد الأشخاص في العالم، الذين يتحدثون بهذه اللغة أو تلك، وإنما هناك مقاييس أخرى، مبنية على أساس عدد الكلمات التي تنتقل من لغة ما إلى لغات أخرى. وتبدو لنا المقاربة بعدد الكلمات أكثر دقة، من الناحية الابستمولوجية، من المقاربة بعدد المتحدثين، وإن كانت تعترضها بعض العراقيل المنهجية، التي لابد من تحديدها والتحكم فيها».⁹

ولأن اللغات تقترض من بعضها، وتنقل الألفاظ وكأنها سلع غير مجمركة، يكون الحديث حينئذ عن لغة مشتركة، أو عن «منطقة حرة لتبادل الكلمات» تكون نشأت في خضم التبادل الدولي في المجالات العلمية والتجارية، والتوسع القوي لوسائل الاتصال. ورغم هذا التطور الملفت للنظر، فإنه يكون محكوما بضوابط أخلاقية للحد من الاحتكاك السلبي، أو المشاكل التي تتولد عن مثل هذه الوضعية،

«ويمكن لمثل هذه المشاكل أن تثار، في إطار ما يطلق عليه اسم أخلاقيات اللغة، مثلما نتحدث عن أخلاقيات العلوم أو أخلاقيات الاقتصاد، أو أخلاقيات السياسة، أو أخلاقيات العسكري»¹⁰.

ويعرض الباحث مقارنة اقتصادية ومعرفية في هذا المجال بقوله «إننا نعتقد أن كلمات لغة ما، إنما هي ملك لتلك اللغة التي صقلتها، تماما مثلما أن بلدا ما يملك الموارد الطبيعية، خاصة البترول، دون أن يكون له فضل في ذلك. وهذا كيل بمكيالين. ففي سنة 1974، ارتفعت أسعار البترول كثيرا، وانتهت بذلك فترة استغلال كان يبدو شرعيا»¹¹. وحتى تكون الصورة أكثر وضوحا، يعرض الباحث فكرة الاقتراض اللغوي بشفافية، ودون دوران، وينظر إلى أن «الفرق بين الكلمات وبراميل البترول هو أن الكلمات لا تنفذ، وتتكاثر إلى ما لا نهاية، دون أن نضطر إلى الرجوع للمموّن الأول. في حين أنه يمكننا تتبع الاقتراض اللغوي بنوع من الدقة، قرونا من الزمن. وعلى عكس القرض المالي، فإن الاقتراض اللغوي لا يمكن محو آثاره، مثلما نمزق وثيقة اعتراف بدين»¹². بمعنى أنه «يمكننا أن نرفض استعمال بعض الكلمات الأجنبية- وقد سجلت في هذا الإطار بعض المحاولات المتعثرة- ولكنها في الغالب مهمة غير قابلة للإنجاز، لأنها تتطلب إعادة كتابة نصوص قديمة تتضمن اقتراضات لغوية. ولا يمكن أن نتصور، من ناحية أخرى، حجز كلمات مقترضة عن طريق محضر قضائي. فالكلمات إذن بضاعة ذات خصوصية، تتطلب قانونا خاصا بها، في الوقت الذي تطغى فيه الفوضى العامة»¹³.

إنّ هذه الحالة من الاقتراض المستخدم في المجال اللغوي عن قصد أو عن غير قصد تكشف أن هذا ليس سوى صورة غير معلنة عن وجود صراع من أجل النفوذ، أو هي حرب لغوية «لن تنتهي أبدا، ولعلها في بدايتها. والرهان كبير على أن تكون مثيرة. فقد حان الوقت لأن تخرج العلوم الإنسانية من أبراجها العاجية،

وتدخل المعترك السياسي¹⁴، وهذا يفسر على أن «اللغة ميدان مثل غيره من الميادين، إلا أنه أبعد بعناية عن الصراعات واستفاد من الحماية. فنحن فعلا نتلاعب بالكلمات عن قصد، عندما نخلط بين اللغة والشعب الذي يحمل اسمها، كأن نقول مثلا الإنجليزية هي اللغة التي يتكلمها الانجليز، كما لو أن ذلك يقتضي نوعا من التجانس، بعيدا عن عدم الفهم على الصعيد البراغماتي»¹⁵.

ومن تبعات الاقتراض اللغوي، أو تشييع لغة بكلمات «وافدة» أو «غازية» أن هناك من «يستعمل النموذج اللساني عادة كمثال أو كذريعة للأعمال الأكثر ظلامية، إنه مثال سيئ جدا يبرر كل ما هو مبني على الشمولية والتقليد. فعندما نربط لغة بالشعب الذي يتكلمها، فإننا غالبا ما نرمي إلى التقليل من شأن الاقتراض. فيمكن أن يتكلم شعب لغة مليئة بالكلمات الأجنبية، وهذه ليست مسألة هينة، فذلك أنها مدينة للغات أخرى، أو لشعوب تتكلم هذه اللغات الأخرى»¹⁶.

وأما الباحث اللغوي لويس جان كالفي فيقدم تحليلا وافيا لمسألة الاقتراض اللغوي منطلقا من مسلمة حرب اللغات فيرى «أن حرب الكلمات هذه مخالفة لكل ما نعرفه عن تاريخ اللغات، فلقد كان الاختلاط دائما زادا أساسيا للمعجم، واللغات تحيا بالاقتراض المتبادل فيما بينها، وكل محاولات تصفية اللغة وتنقيتها برفض الكلمات الأجنبية، ورفض التوليد العفوي فيها، إنما يقيم تناقضا بين العلم والعصبية للوطن، كما يقيم تناقضا بين رد فعل لغة القطيع الحاصرة وضرورة اللغة الناشرة. لكن أمام هذه المفارقة العلمية والتلوث السياسي يجد المخطط نفسه أمام المواجهة الأبدية بين العلم والعالم، بين الديني والدنيوي، فلا تخطيط من دون اللسانيين، وعلى هؤلاء أن يفاوضوا دائما السلطة السياسية التي نادرا ما تكون علمية الأهداف، بل إن عليهم أن يفرضوا أنفسهم ليختاروا بين قناعاتهم العلمية ومواقفهم الايديولوجية. لا شك في أنه يمكن لهذه المسألة التي درسناها في المعجم،

وفي حرب الكلمات أن تدرّس في أي وجه من وجوه التخطيط اللغوي. وهي تقودنا إلى مسألة لا يمكن تجاوزها: في غياب رقابة ديمقراطية على السياسة اللغوية، فإن هناك خطرا في أن تصبح هذه السياسة شكلا حديثا من أشكال ما سميناه فيما مضى بافتراس اللغات»¹⁷.

والافتراس اللغوي يعني لدى كالفني أن تفرض لغة غالبية من اللغات فرضا دون أن يكبح جماحها كايح طالما ظلت الظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ولادتها مواتية لها، فتتحول اللغة المغلوبة إلى مجرد لهجة، أو إلى لغة من المستوى الأدنى.

وبتعبير يقترب من لغة الاقتصاد الشائع فإن «اللغات مثل الأحصنة لها سماسرتها، الذين يُتلفون الأثر. فمن السهل إذن التحجج بأن كلمة ليس لها نفس المعنى في لغة ما أو في أخرى، وبالتالي إنكار أصلها، أو الحديث بكلمات متشابهة إملاء والمختلفة في المعنى، أو عن النطق المختلف، وما تلك إلا تعديلات وتكييف لا مفر منه في سياقات مختلفة ترمي إلى إخفاء، أو على أي حال، دمج الاقتراض»¹⁸.

ولأن حالة كهذه هي إحدى إفرازات العولمة الجارفة، ألا يمكن طرح سؤال يتعلق باللغة كسلعة قابلة للتداول في السوق بالصيغة التالية «أليس من الأجدر تعيين تجارة الكلمات، ومسار الاستيراد والتصدير الذي تمثله؟ إن الكلمات ذهب رمادي، باعتبارها نتيجة نشاط ثقافي، يمكنه بالتالي الإشعاع مقارنة بغيره. فهناك لغات أميل إلى الاستيراد وأخرى إلى التصدير، وعلى الرغم من بعض التصورات، فإن الفرنسية مصدر كبير للكلمات. فنحن لا نملك بترولا، ولكن لنا الكلمات»¹⁹.

ولا يجد بعض المهتمين بشأن اللغة، خاصة في فرنسا، مبررا في ذكر المخاطر التي ينطوي عليها مفهوم الكلّ/إنجليزي Tout-anglais لأن الأمر صار واقعا ولا يحتاج إلى تأويل. ولم يعد ذلك يثير حفيظة أعضاء مجمع الخالدين les Immortels

بالأكاديمية الفرنسية، فهم يقرّون بأنّه من المبالغ فيه الحديث عن غزو كلمات إنجليزية للغة الفرنسية. والافتراض من الإنجليزية ظاهرة قديمة، انتشرت قبل القرن الثامن عشر، بل إنّ ذلك حافظ على استمرارية حياة اللغة الفرنسية. إنّما الفرق يكمن في أنّ حالة الافتراض عرفت تسارعاً كبيراً في الخمسين سنة الأخيرة²⁰.

إنّ أوروبا بعد الاندماج الاقتصادي وشبه السياسي في زمن الأورو، «حيث تزيل البلدان الحواجز بينها، وتتنازل عن سيادتها المقدسة، وحيث تنسجم اقتصاديات دول مختلفة، من غير المقبول أن يستمر المنوع الظلامي للكلمات. لا ينبغي أن نلعب بالكلمات مرة أخرى: كل كلمة لابد أنها جاءت من لغة معينة، صقلتها وفق عبقريتها الخاصة، ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل الكلمات، التي تستعملها لغة ما إنما هي ملكها. فلنبعد عن المغالطات. ومن الأهمية بمكان أن ندرس الطريقة، التي تخضع بها الكلمات لتصميم معين، ولبادئ معينة، وكيف يمكن تحريكها والتعرف عليها. ومن هذا الجانب، فإن التصميم الفرنسي في ميدان جمالية الكلام كان أساسياً، كما هو في ميادين أخرى، وهو ما لم نعد نعرف عليه بسهولة»²¹.

فهل سيكون الرهان اللغوي في ظل هذا التداخل الواسع للغات، مدعاة إلى حروب صغيرة أو محدودة تثور وتتأجج مع جذوة المد القومي المنتشر بفعل ضغط العولمة لكسر كل القيود بما في ذلك التي تمثل موانع وثوابت لها صلة بهوية وخصوصية هذه المجموعة أو تلك. وهنا يطرح هالبرون رؤيته، بقوله «فلنراهن على أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن حرب الكلمات، وانحطاط هذه الوحوش، التي هي اللغات. وينبغي أن نعد خارطة للكلمات نبين فيها الافتراض من لغة لأخرى. فالإنجليزية أخذت مكان الفرنسية كلغة عالمية، واستفادت بطبيعة الحال من وجود نفس الكلمات، بقواعد نحوية مبسطة. فإذا نسبنا لونا إلى

الفرنسية، لابد أن نجد بدرجات متفاوتة في كل أوروبا الشمالية من الشرق إلى الغرب. وانطلاقاً من ذلك، يبدو أنه علينا التفكير في إنشاء لغة جديدة، مرتكزين على الكلمات الأكثر استعمالاً، فيما يشبه فكرة الأسبرنتو²².

إنّ اللغات التي تقع بين الحاجة إلى الاقتراض لتجنب الانقراض، تشهد عبر التاريخ أفولاً، لكنّها في زمن العولمة أخذت منحى آخر هو التآفل بدل التآلف، أي أنّ فعل الآخر في تدمير هذه القيمة الثابتة في جسد الهوية ليس أمراً بريئاً، كون المسألة لا تتعلق بالحدود ولكن بالوجود..

الهوامش

- 1- حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، ص 29، ترجمة حسن حمزة، نشر المنظمة العربية للترجمة، 2008
- 2- المصدر السابق ص 60
- 3- المصدر السابق ص 62
- 4- د. حسن حمزة، ص 19، من مقدمة ترجمة كتاب «حرب اللغات والسياسات اللغوية» لمؤلفه لويس جان كالفي، الصادر عن «منظمة الترجمة العربية» في 2008
- 5- المصدر السابق، ص 23
- 6- أيمن مصطفى حجازي، مقال (مستقبل اللغة العربية ورهاناتها في ظل العولمة) ص 787، منشور في «العربية بين الراهن والمأمول»، عدد خاص أصدره المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر، 2009.
- 7- المصدر السابق، ص 787.
- 8- De la guerre des langues à la guerre des mots ، par Jacques Halbronn
- 9- المصدر السابق.
- 10- المصدر السابق.
- 11- المصدر السابق.
- 12- المصدر السابق.
- 13- المصدر السابق.
- 14- المصدر السابق.
- 15- المصدر السابق.
- 16- المصدر السابق.
- 17- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 339، ترجمة حسن حمزة، نشر المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 18- المصدر السابق
- 19- المصدر السابق
- 20- Qui veut la mort de la langue française ? , 19 décembre 2010
- 21- De la guerre des langues à la guerre des mots par Jacques Halbronn
- 22- المصدر السابق

